الأمم المتحدة S/2019/905

مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2019
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤٦ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، ويغطّي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويعرض التقريرُ التقدّمَ المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/2019/776)؛ ويقدّم لمحة عامة عن التطورات السياسية؛ ويعرض التقدّم المحرز على صعيد التعديلات المدخلة على أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها، بالإضافة إلى سعيها إلى تنفيذ نهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويتضمن ملاحظات بشأن انتهاء ولايتها الحالية، وتوصيات بشأن التعديلات في المستقبل.

التطورات السياسية

٢ - بعد تنصيب الحكومة الجديدة، تمحورت الحياة السياسية حول العمليات البرلمانية ومناقشة الميزانية الوطنية. وفي حين ظلت حالة الائتلاف الحاكم مستقرة في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، عادت السياسة الحزبية إلى الظهور في البيانات العامة. وعلى الصعيد الدولي، يتواصل تبادل الآراء بشأن تحالف إقليمي مقترح إنشاؤه ضد الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الاستئناف المحتمل لعمل المؤسسات المالية الدولية في البلد.

٣ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، حققت الحكومة إنجازا باعتماد مجلس الوزراء مشروعَ القانون المالي لعام ٢٠٢٠. ورهنا بموافقة الجمعية الوطنية، زيدت الميزانية المقترحة من ٧ بلايين دولار إلى ١٠ بلايين دولار. وتغطي الميزانية عددا من التدابير الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبرنامج المحلي للرئيس تشيسيكيدي، بما في ذلك توفير التعليم الابتدائي المجاني في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، بدأ الرئيس برنامجا معجلا لانتشال ٢٠ مليون مواطن من براثن الفقر خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو برنامج يركّز على تجاوز التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، ودعا إلى تقديم الدعم المحلي والدولي الواسع النطاق لهذه المبادرة.

291119 291119 19-20008 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي البرلمان، أُحرِز تقدم كبير بشأن توزيع المناصب الرسمية المتبقية في مجلسي الشيوخ والنواب على ائتلاف الأغلبية بين مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو، ومنبر لاموكا المعارض. وجرت المفاوضات بين التكتلات السياسية في جوّ بناء. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الجمعية الوطنية لجانها الدائمة الثماني، التي تترأس الجبهة المشتركة من أجل الكونغو أربعا منها، ويترأس مسار التغيير واحدةً منها، ويترأس منبر لاموكا المعارض ثلاثا منها. وفي مجلس الشيوخ، أحاطت الجلسة العامة علما في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بتشكيلة لجانها الدائمة، التي ستترأس الجبهة المشتركة من أجل الكونغو تسعا منها، وسيترأس مسار التغيير اثنتين منها، وستترأس المعارضة اثنتين منها.

٥ - وتعمل حكومات المقاطعات ومجالسها بكامل طاقتها، وقد بدأت معالجة بعض المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجه ناخبيها. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس الرئيس تشيسيكيدي اجتماعا لمجلس الأمن القومي الذي وُسّع ليشمل حكام المقاطعات الشرقية الخمس (إيتوري ومانييما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا)، حيث اتُّخذ قرار بوضع خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ورصد ميزانية لها. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة مرسومين جديدين أنشأت بموجبهما لجنة مشتركة بين مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية مكلفة بدعم التوعية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي. وتقدّم البعثة الدعم التقني إلى اللجنة، وقد شاركت في اجتماع لتخطيط العمليات في غوما.

٦ - ولا تزال مبادرات مكافحة الفساد على رأس جدول الأعمال. وبطلب من الرئيس تشيسيكيدي، طُلب إلى وزراء الحكومة التصريح بممتلكاتهم أمام المحكمة الدستورية بحلول ٦ تشرين الأول/أكتوبر، بموجب المادة ٩٩ من الدستور. وفي الوقت نفسه، استمر الجدل بشأن اختفاء ١٥ مليون دولار من الأموال العامة. ولا تزال السلطات الوطنية تجري تحقيقات متعددة في هذه المسألة. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قادت منظمة ''اللجنة العلمانية للتنسيق'' مظاهرات سلمية ضد الفساد والإفلات من العقاب في مدن متعددة، وحظيت هذه المظاهرات بتأييد المعارضة السياسية.

٧ - وبدأ بعض أعضاء الائتلاف الحاكم الاستعداد للانتخابات العامة المقبلة. فخلال مؤتمر حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، أعرب الأمين الدائم إيمانويل رامازاني شاداري عن اعتزام الحزب الفوز في جميع الاستطلاعات المقبلة، وأعلن عودة الرئيس السابق جوزيف كابيلا إلى السياسة. وأفاد منسق الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، نيهيمي مويلانيا، في وقت لاحق بأنه لا توجد أي عقبة دستورية أو مؤسسية أو سياسية تحول دون سعي السيد كابيلا لتولي فترة رئاسية جديدة. وكان رد فعل أعضاء المعارضة والمجتمع المدني مشككا، حيث قدّموا تفسيرا للدستور مناقضا لذلك. وفي الوقت نفسه، أشار أحد كبار أعضاء الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي إلى أن حزبه يعمل من أجل إعادة انتخاب تشيسيكيدي، دون الإشارة إلى الائتلاف الحكومي الحالي.

٨ - وتمكّنت المعارضة إلى حد بعيد من المشاركة في العملية السياسية في البلد دون عوائق. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أقام جان بيير بيمبا تجمعا سياسيا في كيسانغاني دون تدخل من أجهزة الأمن، في حين أجرى مويسي كاتومبي جولة مكثفة في الجزء الشرقي من البلد بدأت في غوما في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بعد رفض عددٍ من طلبات الحصول على الإذن بالسفر إلى هناك. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد فلوريبير أنزوليني، منسق حركة المواطنين الشباب ''فيليمبي''، إلى كنشاسا بعد أكثر من أربع سنوات قضاها في المنفى. ومع ذلك، تواصل ورود تقارير عن وقوع انتهاكات لحرية الصحافة، بالإضافة إلى الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني،

وتوجيه التهديدات لهم. وفي غضون ذلك، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، واصلت الحكومة البرهنة على التزامها بتخصيص حصة دستورية للمرأة بنسبة ٣٠ في المائة في المؤسسات العامة والإدارية.

٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، وفي أعقاب دعوة الرئيس تشيسكيدي في اجتماع قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى تشكيل ائتلاف إقليمي للقضاء على الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلون عسكريون رفيعو المستوى من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا سلسلة من الاجتماعات في غوما بشأن إنشاء مقر متكامل للإشراف على العمليات العسكرية المشتركة. وحضرت البعثة وقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا الاجتماعات بوصفهما مراقبَين. وأثارت إمكانيةُ وجود قوات عسكرية أجنبية عاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض ردود الفعل السلبية، لا سيما في صفوف أعضاء رفيعي المستوى من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. ووفقا للقوات المسلحة، فإن الهدف من التحالف الإقليمي هو تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية بدلا من نشر قوات أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلنت البعثة أن ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ودعم القوات المسلحة لا تنص على دعم العمليات العسكرية للقوات الأجنبية داخل البلد.

١٠ - وفي الوقت نفسه، عقد رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اجتماعا في دار السلام من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر على سبيل متابعة اجتماعهم الأول الذي عقد في ٧ حزيران/يونيه. ودعوا فيه إلى وضع استراتيجية شاملة تستند إلى نهجين عسكري وغير عسكري على حد سواء للقضاء على القوى الهدامة والحيلولة دون إعادة حشدها. وجرى التأكيد أيضا على أهمية ضمان مشاركة المرأة والشباب والقيادات الدينية والمجتمعية، وكذلك الحاجة إلى المبادرات المجتمعية ومشاريع العمالة للمقاتلين السابقين والشباب المعرضين لخطر التجنيد من جانب الجماعات المسلحة.

١١ - وعلى الصعيد الدولي، واصل الرئيس تشيسيكيدي الدعوة إلى الاستثمار في البرنامج المحلي للحكومة، وخصوصا في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. واستجابة لذلك، يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تقييم إمكانية استئناف أعمالهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الممثل القطري للبنك الدولي عن تقديم حزمة دعم محتملة قدرها ٥ بلايين دولار على فترة خمس سنوات، شريطة إجراء إصلاحات لتحسين الإيرادات العامة والمساءلة والحوكمة. وأكد مصرف التنمية الأفريقي أيضا دعمه للرئيس تشيسيكيدي.

١٢ - وواصلت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي. والتقَت بالرئيس تشيسيكيدي، ووزير الداخلية والأمن والشؤون العرفية، ووزير اللامركزية، ووزير الدفاع الوطني والمقاتلين السابقين، ومدير مكتب الرئيس، من أجل تبادل الآراء فيما يتعلق بالتحديات الأمنية القائمة والسبل التي يمكن من خلالها للبعثة أن تدعم السلطات في مواجهتها. واستجابة للشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية في كيفو الجنوبية، اجتمعت ممثلتي الخاصة مع جهات فاعلة رئيسية من الوسط السياسي والمجتمع المدني في المقاطعة، بمن فيهم النائب السابق لرئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات نوربرت باسينغيزي كاتينتيما لمناقشة سبل حل النزاعات المحلية. وبهدف دعم إجراء مفاوضات سلام بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، شاركت ممثلتي الخاصة في اجتماع عقدته اللجنة التوجيهية بشأن مفاوضات السلام، في إطار خطة تحقيق الاستقرار

وإعادة الإعمار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كينشاسا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وترأسه رئيس الوزراء سيلفستر إيلونغا إيلوكامبا. وبَذل موظفو البعثة أيضا المساعي الحميدة وجهود الوساطة على المستوى الميداني، كما هو مبين أدناه.

الحالة الأمنية

مقاطعة كيفو الشمالية

١٣ - لا يزال تحالف القوى الديمقراطية يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في إقليم بيني، حيث كان مسؤولا عن مقتل عشرات المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب الإعلان عن عمليات أحادية الجانب ضد جميع الجماعات المسلحة في البلد، شنت القوات المسلحة هجوما عسكريا ضد التحالف في المنطقة الواقعة شمال بيني بعد حشد أكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي في البلدة وعلى طول الطرق الرئيسية خلال الأسابيع السابقة. وفي حين لوحظت عدة جولات من القتال العنيف وأشارت القوات المسلحة إلى سيطرتها على عدد من المواقع الاستراتيجية، اتبع التحالف تكتيكا يتمثل في شن هجمات متعمدة على المدنيين من أجل إحباط هجوم القوات المسلحة، مع تصاعد وقوع الهجمات الوحشية خلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير التقارير الأولية إلى أن عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم في غارات التحالف منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تجاوز ٨٠ شخصا، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال.

١٤ - وفي وقت سابق، أدى ما مجموعه ١٠ هجمات شُنّت في تشرين الأول/أكتوبر إلى مقتل ٢٢ مدنيا واختطاف ما لا يقل عن ١٧ آخرين. وسُجّلت أربع هجمات ضد قوات الأمن الكونغولية خلال الشهر نفسه، مما أدى إلى مقتل سبعة من جنود القوات المسلحة، حسبما أفادت التقارير. وهاجمت عناصر تحالف القوى الديمقراطية أيضا أفرادا عسكريين تابعين للبعثة في قاعدة سيموليكي في ٢٥ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال تسيير دورية على الطريق الرابطة بين مافيفي وأويشا، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، نُصِب كمين لحفظةِ سلام تابعين للأمم المتحدة وردّوا بإطلاق النار.

١٥ - وفي إقليم ماسيسي والمناطق المحيطة به، واصلت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد توسيع نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرتها، مما أدى إلى جو من الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وأدت الاشتباكات المتكررة بين جماعة ندوما، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات نياتورا المسلحة إلى مواصلة تزايد انعدام الأمن، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٦ مدنيا، واغتصاب ١٨ امرأة، وتشريد المدنيين. وشنّت القوات المسلحة عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة في ماسيسي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين بدا أن تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعات نياتورا هي الأهداف الأولية لتلك العمليات، أفيد أيضا عن وقوع بعض الاشتباكات مع جماعة ندوما في وقت لاحق من الشهر. وفي إقليم روتشورو، لا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل مصدر قلق كبير بسبب مواصلتها ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين وابتزازهم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت القوات المسلحة أن موسابيمانا جوفينال، زعيم جماعة التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أوروناناً، المنشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد قتل في إحدى العمليات. وأُبلغ أيضا في كيفو الشمالية، ولا سيما في إقليمي ماسيسي وروتشورو، عن تزايد عدد الحوادث الأمنية التي استُهدفت فيها جهات فاعلة إنسانية.

١٦ - وعقب محادثات أولية مع القوات المسلحة، تجمع في كالونغوتا، على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب بيني، أكثر من ٨٠٠ عنصر من الاتحاد الوطني من أجل تحرير الكونغو، وهو إحدى جماعات ماي - ماي، بغية إدماجهم في القوات المسلحة. وفي وقت لاحق، بدأت اللجنة المشتركة بين مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية المكلفة بدعم التوعية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي العملَ مع قيادة القوات المسلحة لوضع خيارات بديلة لإجراء عملية إعادة إدماج مجتمعية. وبالنظر إلى عدم الوضوح بشأن سُبل المضي قدما أو التمويل اللازم لوضع خطة متفق عليها، لا يزال خطر ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد المدنيين في كالونغاتا قائما.

مقاطعة كيفو الجنوبية

١٧ - لا يزال ارتكاب العنف بدوافع عرقية ضد المدنيين في الهضاب المرتفعة والوسطى في إقليمَي فيزي وأوفيرا يشكل مصدر رئيسيا للقلق، وعلى وجه الخصوص في منطقة مينيمبوي. فمنذ آذار/مارس ٢٠١٩، قَتلت جماعات نغومينو وتويغوانيهو وماي - ماي ما لا يقل عن ٤٤ مدنياً ودمرت ٨٩ قرية. ومما يبعث على القلق أن هذه الهجمات استهدفت المدنيين على أساس انتمائهم المجتمعي المتصوَّر، وقد تضرّر بوجه خاص مجتمع البنيامولينغي من ناحية، ومجتمعات بافوليرو وبابيمبي وبانييندو من ناحية أخرى. وتدهورت الحالة بشكل حاد منذ تشرين الأول/أكتوبر، مع تزايد خطر امتداد العنف إلى المقاطعات المجاورة. وهناك العديد من المدنيين المشردين، ولا سيما في منطقة مينمبوي، مع تزايد الشواغل الإنسانية لأن انعدام الأمن يحد من إمكانية الوصول إلى المنطقة ولأن المرافق الصحية المناسبة بعيدة. وخشية وقوع مزيد من الهجمات، احتمى المئات من هؤلاء المشردين المدنيين قرب قواعد البعثة. وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه في التقرير، بَذلت البعثة مجموعة من الجهود الاستباقية لحماية المدنيين في المنطقة. واستجابت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، عن طريق نشر جنود إضافيين من القوات المسلحة والشروع في جهود الوساطة السياسية. بيد أن هذه الجهود لم تؤد حتى الآن إلى تهدئة الحالة بشكل ملحوظ، ويعزى ذلك جزئيا إلى تسييس النزاع وعدم النظر إلى السلطات المعنية على أنها طرف محايد.

١٨ - وفي إقليم شابوندا، أدت إعادة نشر القوات المسلحة في مناطق أخرى إلى زيادة حرية تحرك جماعات ماي ماي رايا موتومبوكي المسلحة، مما أدى إلى تدهورٍ في الحالة الأمنية وزيادةٍ في أعمال الابتزاز المرتكبة ضد المدنيين.

مقاطعة إيتوري

١٩ - في إقليم دجوغو والمناطق المجاورة، شهد عدد الهجمات ضد المدنيين اتجاها تنازليا عقب مقتل ٣٧ مدنيا، بمن فيهم امرأتان و ١٥ طفلا، من جانب مهاجمين مسلحين في أيلول/سبتمبر. ويأتي الانخفاض في عدد الحوادث في أعقاب جهود الوساطة التي بذلتها سلطات المقاطعة بدعم من البعثة. ومع ذلك، لم تنحسر أعمال العنف تماما، إذ يتعرض المشردون داخليا لخطر الهجمات بوجه خاص. وفي إقليم إيرومو، الذي شهد تقدما مستمرا صوب تسريح الجماعة المسلحة التابعة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ظلت الحالة هادئة ولم يبلّغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الجماعة.

مقاطعتا مانييما وتنجانيقا

٢٠ - في إقليم كابامباري، لا تزال جماعة مالايكا المسلحة التابعة لجماعات ماي - ماي، التي يقودها شيك أساني، موجودة في سلامبيلا ومحيطها. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، دخل نحو ١٥٠ مقاتلا من جماعات ماي - ماي بلدة سلامبيلا ونهبوا البضائع من السكان المدنيين. ولا يزال موقع التعدين القريب الذي تشغله شركة بانرو الكندية مغلقا بسبب وجود جماعات ماي - ماي. ونشرت البعثة قوات لردع أعمال العنف المرتكبة ضد السكان المدنيين، وتعمل على دعم سلطات المقاطعة في جهودها الرامية إلى استعادة السيطرة على الوضع. وفي مقاطعة تنجانيقا، وفي ضوء التحسن العام في الحالة الأمنية، أعلنت القوات المسلحة شن عمليات ضد جماعات ماي - ماي العاملة في منطقة بنديرا. ولا تزال الميليشيا التي تنتمي غالبيتها إلى قومية توا تشكل مصدرا للقلق لأنها مسؤولة عن حالات نهب واختطاف للمدنيين طلبا للفدية.

مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكويلو وماي - ندومبي وسانكورو

٢١ - استمرت الحالة في منطقة كاساي في التحسن، مع عودة الأعضاء السابقين لميليشيا كامووينا نسابو إلى مجتمعاتهم المحلية إلى حد كبير. وبعد تصاعد حدة التوترات خلال انتخابات حكام المقاطعات، فإن الحالة السياسية والأمنية في مقاطعة سانكورو آخذة في التحسن أيضا، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى جهود البعثة الرامية إلى تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية ونزع سلاح الشباب المحلي. ومع ذلك، لا يزال خطر نشوب نزاع محلي قائما، إذ عبر عدة آلاف من الأشخاص، بمن فيهم أعضاء من مجتمعي لولوا واللوبا المحليين، الحدود قادمين من أنغولا للعودة إلى أماكنهم الأصلية، ولا سيما في مقاطعة كاساي الوسطى، حيث لا يزال يتعين نزع سلاح ميليشيتي بيندي وتشوكوي. وتقوم البعثة برصد الحالة وتدعم الحوار بين المجتمعات المحلية وجهود المصالحة التي تبذلها سلطات المقاطعات.

الحالة الإنسانية

٢٢ - لا تزال الحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق بالغ، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، حيث تؤدي النزاعات بين المجتمعات المحلية والأعمال العدائية المتواصلة والأوبئة المستمرة إلى تفاقم التحديات الإنسانية. ويواجه ما يُقدَّر بنحو ١٥,٩ مليون شخص حالات انعدام الأمن الغذائي الشديد والحاد، لا سيما في المقاطعات الشرقية. والحالة أشد خطورة في مقاطعات إيتوري وكاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، حيث يُصنَّف ما بين ١٢ و ١٥ في المائة من السكان على أنهم يمرون بأشد مراحل الطوارئ. وفي الوقت نفسه، لا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تواجه العقبات التي تحول دون إيصالها المعونة، مثل الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع وعدم كفاية التمويل.

٢٣ - وتظل الأوبئة أحد الشواغل الإنسانية الأكثر إلحاحا. ويبلغ مجموع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس إيبولا منذ بداية تفشي الوباء حوالي ٣٠٠ ٣ حالة. وقد توفي نحو ٢٠٠ ٢ شخص. وعلى الرغم من استمرار تسجيل حالات إصابة جديدة بمرض إيبولا، كان هناك اتجاه تنازلي واضح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ بقيت العديد من البؤر الساخنة السابقة خالية من الإصابات الجديدة. وقد وقعت حالات الإصابة الجديدة على نحو متزايد في المناطق الريفية، والمناطق التي يتعذر الوصول إليها، في مقاطعة

إيتوري، حيث لا يزال انعدام الثقة المجتمعية يشكل تحديا. كما يواجه البلد أسوأ حالات تفشي مرض الحصبة المسجلة في تاريخه، وهي تمس جميع المقاطعات البالغ عددها ٢٦. وقد سُجِّلت ٢١١ ٢٠٩ حالة مشتبه بها، شملت ١٨٩ ٤ حالة وفاة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، أُبلِغ أيضا عن أكثر من ٩٣١ ٢٢ حالة إصابة بالكوليرا و ٤٠٧ حالات وفاة يشتبه في كونها ناجمة عن الإصابة بالكوليرا. والحالة مقلقة بشكل خاص في كيفو الجنوبية ولومامي العليا وكيفو الشمالية وتنجانيقا.

٢٤ - وقد تحسنت البيئة الأمنية لأفرقة التصدي العاجل لمرض فيروس إيبولا تحسنا كبيرا في معظم المناطق، ويُعزى ذلك جزئيا إلى نشر المزيد من العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للبعثة. ومع ذلك، فقد تدهورت البيئة الأمنية في منطقتي ماندیما ومامباسا الصحيتين في مقاطعة إيتوري. فخلال هجوم على قرية لويمبا وقع في منطقة ماندیما الصحية يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مقاتلون يُشتبَه في انتمائهم إلى جماعة ماي - ماي بقتل صحفي يعمل في برنامج للتوعية بمرض فيروس إيبولا. وقبل هذا الحادث، وُزِّعت منشورات تهدد بشن هجمات على موظفي أفرقة التصدي لمرض فيروس إيبولا وتلقَّى الموظفون رسائل عدائية عبر الهاتف.

النهج الشامل إزاء حماية المدنيين

الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٢٥ - واصلت البعثة تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين متبعة في ذلك نهجا يجمع بين عمليات النشر الثابت ونهج ''الحماية بإرسال قوات'' الذي ينطوي على عمليات نشر مؤقت لوحدات قتالية جاهزة للتدخل يتراوح قوامها بين ٥٠ و ١٠٠ من الجنود وتسيير أكثر من ٥٠٠ ٧ دورية بعيدة المدى في الشهرين الماضيين فقط. وقد ساعد ذلك على احتواء العنف في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري، وفي منطقة سالامابيلا في مانييما. وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي تهدف إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة لحالات النزاع، فإن قيام البعثة بإرسال قوات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها مكّنت البعثة بأسرها من تنفيذ استراتيجيات شاملة في تلك المناطق، بما يشمل على سبيل المثال بذل المساعي الحميدة وتيسير التسويات السياسية بقيادة السلطات الوطنية. كما ساهمت العناصر المدنية للبعثة في هذه الجهود من خلال تعزيز شبكات الإنذار المبكر وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية، وذلك بسُبُل منها المشاركة في بعثات التقييم المشتركة وأفرقة الحماية.

٢٦ - ويواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تنفيذ ما يسمى بالاستراتيجية التنفيذية للتصدي لانعدام الأمن، التي تهدف إلى دعم الشرطة الوطنية. ويجري التركيز على تعزيز ثقة السكان المحليين في الشرطة الوطنية من خلال تطوير الخفارة المجتمعية. وزادت البعثة أيضا من دعمها للجهود التي تبذلها المفتشية العامة للشرطة الوطنية لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وعلى وجه الخصوص، دُعِمت قدرة الشرطة الوطنية على معالجة الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي من خلال إنشاء نظام لإدارة القضايا والمحفوظات في ١٢ موقعا. ولا تزال وحدات الشرطة المشكلة الست التابعة للبعثة تُنشَر على نحو استراتيجي وفقا للاحتياجات التشغيلية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري نقل وحدة الشرطة المشكلة السنغالية من كينشاسا إلى بونيا لدعم الشرطة الوطنية في التصدي للجريمة بالقرب من مدينة بونيا ونشاط الجماعات المسلحة في المناطق الريفية من مقاطعة إيتوري.

الاستجابة على المستوى الميداني

٢٧ - تتخذ البعثة خطوات نشطة لتعزيز أثر الجهود التي تبذلها في مجال حماية المدنيين على الصعيد الميداني باستخدام وحدات قتالية جاهزة للتدخل على نحو استراتيجي وقائم على الأدلة، معززة بذلك وجودها في المناطق الرئيسية المثيرة للقلق من أجل زيادة قدرات البعثة حيثما تشتد الحاجة اليها. وتشمل الإنجازات الرئيسية، على النحو المبين أدناه، بذل جهود لردع الجماعات المسلحة عن مهاجمة المشردين داخليا، والنظر عن كثب إلى التحديات المتعلقة بالحماية من خلال إيفاد بعثات للتقييم المتعمق، تفاعل خلالها موظفو البعثة على نطاق واسع مع السكان في المواقع النائية المتضررة من النزاعات. ونتيجة لذلك، تمكنت البعثة من استباق التهديدات المتأتية من الجماعات المسلحة والتصدي لها على نحو أفضل. وساعدت البعثة أيضا، من خلال دعمها لتدابير تسوية النزاعات التي تتخذها سلطات المقاطعات، على إيجاد حيز للتعامل بشكل غير تخاصمي مع جماعات الميليشيات، بهدف التوصل إلى تسويات تفاوضية لتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو طوعي.

٢٨ - وفي كيفو الشمالية، وضعت البعثة خطط طوارئ لحماية المدنيين في سياق عمليات القوات المسلحة ضد التحالف. والهدف من هذه الخطط هو التقليل إلى أدنى حد من خطر الهجمات الانتقامية ضد المدنيين، التي استخدمها التحالف في الماضي كتكتيك متعمد عندما يواجه ضغطا عسكريا. وفي أعقاب تدهور الحالة، جددت البعثة والسلطات الوطنية جهودهما للتعاون على نحو أوثق في حماية المدنيين. وقامت البعثة، تمشيا مع ولايتها المتعلقة بالحماية، بزيادة عدد الدوريات النهارية والليلية الموفدة إلى المناطق المعرضة لهجمات التحالف. وتقدم البعثة الدعم اللوجستي والطبي للقوات المسلحة لمساعدتها في مواصلة العمليات الأخيرة ضد التحالف وإضعاف قدرته على إلحاق الضرر بالمدنيين. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن التصاعد في هجمات التحالف أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات على الحالة الأمنية، كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد البعثة. ومنذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حدثت مظاهرات عنيفة بصورة متزايدة في بيني وبوتمبو وأوتشا شملت الاعتداء على مباني البعثة، مما أدى إلى نقل الموظفين.

٢٩ - وفي إقليم ماسيسي، أنشأت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحدة قتالية جاهزة للتدخل في بينغا، مما مكن من وضع توقع لقوة الحماية استجابةً للوجود القوي لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد المسلحة في المنطقة. ومكَّن هذا الإجراء من نشر ثلاثة أفرقة عسكرية ومدنية مشتركة للوقوف على التحديات المتعلقة بالحماية ووضع حلول شاملة طويلة الأجل مع الجهات الفاعلة المحلية.

٣٠ - وبُغية التصدي للعنف الذي حدث في منطقة مينمبوي في مقاطعة كيفو الجنوبية، احتفظت البعثة بوحدة قتالية جاهزة للتدخل في ميكينغي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وحدات قتالية إضافية في كامومبو وبيجومبو، مما ساعد على حماية المدنيين المشردين الذين تستهدفهم الميليشيات المعادية. وفي ميكينغي وحدها، تتولى وحدة قتالية جاهزة للتدخل حماية مئات المدنيين في المناطق المجاورة لها. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات البعثة طلقات تحذير على أعضاء من جماعة ماي - ماي كانوا يقتربون من مخيم المشردين داخليا في ميكينغي بنوايا عدائية، ونجحت القوة في ردعهم. وفي بيجومبو، سعى عدد كبير من المدنيين المشردين إلى الحصول على الحماية في المنطقة المحيطة بالوحدة القتالية الجاهزة للتدخل في غضون أيام من إنشائها. ووفر وجود البعثة في المنطقة أيضا الهياكل الأساسية اللوجستية والأمنية اللازمة لتيسير جهود تسوية النزاعات على الصُعُد المحلي والإقليمي والوطني. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة زيارات متعددة أوفدتها السلطات الإقليمية والوطنية إلى المنطقة.

٣١ - وفي إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري، تحتفظ البعثة بأربع وحدات قتالية جاهزة للتدخل. وتضم مواقع المشردين داخليا التي ظهرت حول وحدتين من هذه الوحدات آلاف الأشخاص المشردين. وتواصل البعثة دعم التسوية السياسية للنزاع بقيادة حاكم المقاطعة، من خلال تيسير جلسات الحوار بين القوات المسلحة وزعماء المجتمعات المحلية. ودعمت البعثة أيضا المشاركة المجدية للوسطاء من النساء والمنظمات النسائية في عمليات التوعية والحوار بين المجتمعات المحلية الرامية إلى الحد من عدد حوادث العنف. وفي إقليم إيرومو، قامت البعثة بإنشاء وحدة قتالية جاهزة للتدخل تحسبا للتوغلات المحتملة لتحالف القوى الديمقراطية المرتبطة بإطلاق عمليات القوات المسلحة ضد هذه الجماعة في إقليم بيني المجاور. ونُشِرت قاعدة مؤقتة أخرى في مامباسا لدعم فريق التصدي العاجل لمرض فيروس إيبولا الذي تعرض لأعمال عنف قامت بها جماعات ماي - ماي المزعومة. ويسَّرت البعثة كذلك زيارة مشتركة قام بها حاكما مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية إلى مامباسا، حيث التقيا بممثلين محليين سعيا للحد من مقاومة جهود التصدي للفيروس.

٣٢ - وفي مقاطعه تنجانيقا، عملت البعثة عن كثب مع سلطات المقاطعة للتواصل مع جماعات ماي - ماي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، يسَّرت البعثة عقد اجتماع بين جماعة ماي - ماي أبا نا بالي والسلطات المحلية لمناقشة إمكانية استسلام هذه الجماعة. وفي حين لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، أتاح هذا الاجتماع فرصا لمواصلة المناقشات. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، استسلم ١١ من مقاتلي جماعة ماي - ماي أبا نا بالي.

٣٣ - وفي منطقة كاساي، أتاح تحسن الحالة الأمنية قيام البعثة بتحويل تركيز استراتيجيتها الحمائية نحو تعزيز سيادة القانون على الأمد البعيد. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة التركيز على الحوار المجتمعي لدعم إعادة إدماج الأعضاء السابقين في جماعة كامووينا نسابو في مجتمعاتهم المحلية والتصدي للنزاعات المحلية التي طال أمدها.

بسط سلطة الدولة

٣٤ - لا يزال تسريح مقاتلي الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم يشكل أولوية قصوى بالنسبة للبعثة. وواصلت ممثلتي الخاصة التواصل مع الحكومة على أعلى المستويات بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية بُغية العمل على إيجاد حلول فعالة وقائمة على الأدلة. واستجابةً لدعوة الحكومة إلى سلطات المقاطعات لوضع خيارات مجتمعية لإعادة إدماج الجماعات المسلحة الراغبة في إلقاء أسلحتها، كثَّفت البعثة دعمها لهياكل المقاطعات. وفي هذا السياق، تقدم البعثة المشورة الاستراتيجية والتقنية لمختلف الأطراف من أجل تيسير حلول مستدامة قائمة على أفضل الممارسات الوطنية والدولية، بما في ذلك الهياكل المنشأة حديثا والمشتركة بين مقاطعتي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية ومجلس الأمن القومي الموسَّع.

٣٥ - وفي الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ساعدت البعثة السلطات في تسريح ٦١ من المقاتلين الكونغوليين السابقين و ١٨ من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وعالجت حالة ١٤ من المقاتلين السابقين الأجانب ومعاليهم. ومن بين هذه المجموعة الأخيرة، أُعيد خمسة أفراد إلى رواندا. وبذلك يصل مجموع عدد الأفراد المسرحين منذ بداية العام إلى ١ ٣٠٤ أفراد. وعلاوة على ذلك، ولدعم مبادرات التسريح المحلية، عززت البعثة أنشطتها الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي. وزادت مشاركة النساء في مشاريع الحد من العنف المجتمعي ليشكلن ما نسبته

٥٢,٦ في المائة من مجموع المستفيدين المباشرين، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود البعثة الرامية إلى تذليل العقبات التي تحول دون إدماج النساء في قطاع الأمن.

٣٦ - وفي حين لا يزال التواصل مع معظم جماعات الميليشيات في مرحلة تحضيرية، فإن عملية السلام المتعلقة بقوات المقاومة الوطنية في إيتوري لا تزال تمضي قُدُما، مدعومة بالمساعي الحميدة والمساعدة التقنية للبعثة. وقد سُجِّل ما مجموعه ٩٦٠ مقاتلا و ٦٠٠ من المعالين في موقع التجميع الأولي، بينما يجري التفاوض على اتفاق للتسريح. وقد أكدت الحكومة، من خلال اللجنة التوجيهية المنشأة في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التزامها المستمر بالمناقشات السياسية مع قيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. واعتمدت اللجنة التوجيهية أيضا جدولا زمنيا يشمل الإفراج عن الأطفال قبل توقيع اتفاق السلام، وإحالة مشروع قانون العفو إلى البرلمان. وتواصل البعثة الدعوة إلى الإفراج الفوري عن الأطفال والتقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم العفو عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

٣٧ - وتم التخفيف من حدة التهديدات التي تشكلها أخطار المتفجرات وانتشار الأسلحة الصغيرة على المدنيين من خلال قيام دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ١٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٤٩٨ ٨ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٥٨٨ قطعة من الذخائر السائبة. كما واصلت البعثة تركيب خزائن الأسلحة وتدريب قوات الأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخائر.

حالة حقوق الإنسان والقضاءُ والمؤسساتُ الإصلاحية

٣٨ - تواصل البعثة اتباع نهج استراتيجي لدعم الجهود الوطنية للحد من عدد انتهاكات حقوق الإنسان في البلد من خلال الرصد المنهجي لحقوق الإنسان ودعم تعزيز مؤسسات سيادة القانون على نحو مستدام. وشكل دعم الملاحقات القضائية من جانب السلطات الوطنية أمرا بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أسهمت جهود البعثة في إصدار الأحكام على مرتكبي الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ويمثل توقيع خطة عمل لمكافحة العنف الجنسي من جانب الشرطة الوطنية معلما رئيسيا في دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن التي تجري بقيادة وطنية.

٣٩ - وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، وثقت البعثة ١ ٤٤١ حالة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وهو ما يماثل العدد الموثَّق في الأشهر الثلاثة السابقة. وقد ارتكب الموظفون الحكوميون حوالي نصف الحالات المسجلة، وارتكب أفراد الجماعات المسلحة والميليشيات النصف الآخر. وكان جنود القوات المسلحة مسؤولين عن ٢٦ في المائة من جميع الانتهاكات المسجلة. ولا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق الشديد في المقاطعات المتضررة من النزاع، حيث لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية ضدها تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على المدنيين. وأُعدِم ما لا يقل عن ٣٠١ من المدنيين، من بينهم ٦٩ امرأة، من غير محاكمة أو بإجراءات موجزة. ووقع ما مجموعه ١٥٦ من النساء و ٤٦ من الفتيات ضحايا للعنف الجنسي في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر في تلك المقاطعات. ولوحظ حدوث زيادة حادة مثيرة للقلق في الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، في منطقة مينمبوي في كيفو الجنوبية.

٤٠ - وقد توفي ما لا يقل عن ٢٦ شخصا في الاحتجاز بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، ويُعزى ذلك أساسا إلى الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة وإلى سوء التغذية، وفي بعض

الحالات إلى سوء المعاملة. وهرب ما لا يقل عن ٦٤ شخصا من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. ويمثل كلا الرقمين انخفاضا مقارنةً بالربع السابق، ولكنهما يثبتان أنه ما زال يتعين إصلاح نظام المؤسسات الإصلاحية. وتواصل البعثة، بالتعاون مع منظمات شريكة، التشجيع على تحسين الظروف المعيشية للنساء والفتيات في السجون الشديدة الخطورة عن طريق الوقوف على التحديات والاحتياجات والشواغل المتعلقة بهن، والدعوة إلى إدخال تحسينات من قبيل توفير دورات التدريب القانوني وتوزيع مجموعات المستلزمات الصحية وتدريب موظفي السجون على مراعاة المنظورات الجنسانية.

٤١ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات القضائية المدنية والعسكرية في التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت المحكمة الجنائية الدولية على بوسكو نْتاغاندا بالسجن لمدة ٣٠ عاما. وعلى الصعيد الوطني، أُدين ما لا يقل عن ٥٧ من الجنود التابعين للقوات المسلحة، و ٤ من أفراد الشرطة الوطنية، و ٢٦ من أفراد الجماعات المسلحة بسبب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. وفي أعقاب محاكمة دعمتها البعثة في إيتوري، أُدين ٥٥ متهما، بمن فيهم جندي واحد تابع للقوات المسلحة وفرد واحد من أفراد الشرطة الوطنية، وحُكِم عليهم بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في سياق العنف بين المجتمعات المحلية في إقليم دجوغو في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٨. وتدعم البعثة أيضا التحقيقات الوطنية في الهجمات التي وقعت على مراكز علاج مرض فيروس إيبولا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وفي حين يعد التقدم المحرز في إدانة أفراد قوات الأمن عموما أمرا مشجعا، فإن عدد الانتهاكات المرتكبة على أيدي أفراد قوات الأمن، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة على أيدي الضباط الذين تم ترقيتهم أو إبقاؤهم في مناصب قيادية عليا، أمر مقلق ويتعين التصدي له.

٤٢ - وبدعم من البعثة، وضعت الشرطة الوطنية والوزارات الحكومية الرئيسية والمستشارة الخاصة للرئيس لشؤون الشباب والشؤون الجنسانية والعنف ضد المرأة، خطة ثلاثية السنوات بشأن مكافحة العنف الجنسي لفائدة الشرطة الوطنية. ووقَّع وزير الداخلية على الوثيقة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والهدف هو القضاء على العنف الجنسي الذي يرتكبه ضباط الشرطة وتمكين الشرطة الوطنية من الإسهام بشكل أفضل في العمل المتعلق بمنع العنف الجنسي والتصدي له، بسبل منها مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حماية الضحايا والشهود.

حماية الطفل

٤٣ - استمرت جهود البعثة للتعاون مع الجماعات المسلحة فيما يتعلق بالإفراج عن الأطفال في تحقيق نتائج إيجابية. فخلال العام الماضي، تعاونت البعثة مع ١٦ قائدا من قادة الجماعات المسلحة، مما أدى إلى الإفراج عن ٩٧٣ طفلا، منهم ١٣٦ فتاة. وفي وقت لاحق، استسلمت ثماني مجموعات رسميا، مما يدل على أن التواصل مع هذه الجماعات بشأن حقوق الطفل يمكن أن يشكل نقطة دخول قيّمة لتسريح أفرادها في نهاية المطاف. وخلال العامين الماضيين، شهدت انتهاكات حقوق الطفل انخفاضا ملحوظا، من ٣ ٣٨٣ انتهاكا في عام ٢٠١٧ إلى ٢ ١٥٠ انتهاكا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٩.

وانخفضت عمليات التجنيد الجديدة التي نفذتها جماعات مسلحة بنسبة ٦٠ في المائة خلال العامين الماضيين.

٤٤ - وتحققت البعثة، من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من ٥٢٤ انتهاكا جسيما مرتكبا ضد الأطفال بين أيلول/سبتمبر ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وقد فرّ ما لا يقل عن ٤٤٥ طفلا (٧١ فتاة و ٣٧٤ فتى) من الجماعات المسلحة أو فُصلوا عنها. وخلال الفترة نفسها، قُتِل ٢١ طفلا (١١ فتاة و ١٠ فتيان) وتعرض للتشويه ٢١ طفلا (١٣ فتاة و ٨ فتيان). وتحققت البعثة من اختطاف ٨١ طفلا (١٨ فتاة و ٦٣ فتى). ووُثّقت ست هجمات على مدارس ومراكز صحية، وثماني حالات اغتصاب تعرضت لها فتيات.

الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٤٥ - تحرز البعثة تقدما في جهودها الرامية إلى تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. فقد مكّن العمل بمنظور مراع للاعتبارات الجنسانية في تحليل بيانات الإنذار المبكر من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن نشر دوريات رادعة في الوقت المناسب لمنع الانتهاكات التي تضر بالنساء أكثر من غيرهن، مثل عمليات الاختطاف والعنف الجنسي، وتحديدا في أويشا وإرينغيتي في منطقة بيني. وقد تعززت هذه الجهود بالدعم المقدم من البعثة للتأهيل المهني للشرطة الوطنية والقوات المسلحة، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة الأفراد من النساء وغير ذلك من الجوانب الجنسانية.

٤٦ - ودعمت البعثة أيضا زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال المساعدة على بناء قدرات الصحفيين والصحفيات الكونغوليين والزيادة الملحوظة لوقت البث الذي تظهر فيه نساء مشاركات في حلقات النقاش في البرامج التي تبثها إذاعة أوكابي، وهي المحطة الإذاعية التي تشغلها البعثة. وعززت البعثة تعاونها مع المنظمات النسائية في مجال منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات المحلية. ففي مقاطعة كيفو الشمالية، على سبيل المثال، قدمت البعثة المساعدة لبناء قدرات القيادات النسائية لأكثر من ٥٠ شابة في مجال التواصل غير العنيف لتسوية النزاعات المجتمعية بالوسائل السلمية.

نشر البعثة وتقييم أدائها

التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٤٧ - اتخذت البعثة خطوات استباقية لتعديل حضورها استجابة لتطور الحالة في الميدان. وستُعاد كتيبتا مشاة تضمّ كل منهما ٧٥٠ جنديا، إلى الوطن من مقاطعتي كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبغية ضمان استمرار حماية المدنيين وتقديم الدعم إلى القوات الحكومية في المنطقتين اللتين أخلتهما الكتيبتان، تُنشَر قوات أخرى بصورة استراتيجية لضمان استمرار وجود القوة التابعة للبعثة، عند الاقتضاء. وسترسَل الكتيبة المغربية القابلة للنشر السريع من كانانغا إلى كيفو الشمالية لتحل محل كتيبة المشاة الهندية المتمركزة حاليا هناك، فيما سيحل محلها جزء من الكتيبة الغانية المتمركزة حاليا في كينشاسا. وسيُنقل جزء من الكتيبة الأندونيسية القابلة للنشر السريع من تنجانيقا إلى الأجزاء الجنوبية من كيفو الجنوبية ليحل محل الكتيبة الباكستانية المغادرة.

تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٤٨ - تمشيا مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، يجري إحراز مزيد من التقدم القابل للقياس نحو ضمان بلوغ أداء عمليات حفظ السلام أعلى مستوياته. ولهذه الغاية، خضعت ١٥ وحدة من وحدات القوة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل معايير التقييم القدرة على تنفيذ الولاية؛ والجوانب المتعلقة بالقيادة والتحكم؛ والتدريب؛ والانضباط؛ واستدامة القدرات اللوجستية والدعم الطبي. وقُيِّم أداء عشر وحدات على أنه ممتاز وقُيِّم أداء أربع وحدات على أنه مرضٍ، في انتظار الانتهاء من استعراض واحد. وبغية تحسين المعايير العملياتية، أعدت البعثة تدريبا واتخذت تدابير عملياتية ولوجستية من أجل تعزيز قدرة الوحدات المعنية. وأجرت البعثة أيضا فحصا لمدى الإجهاد في حالات إجلاء المصابين، وأكد الفحص أن إجراءات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين ملائمة لتحقيق الغرض المنشود.

٤٩ - وواصل عنصر الشرطة بالبعثة أيضا تطبيق نظامه لتقييم أداء فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة على حد سواء. وتشمل معايير التقييم الكفاءة المهنية؛ والالتزام بالتصدي للتحديات التي تواجه الحماية؛ والقدرة على تحديد التهديدات الأمنية؛ والإنتاجية؛ وجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها. وتشير النتائج إلى أن وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة على دراية ممتازة بالأولويات الاستراتيجية للبعثة، وهي ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ المهام المسندة إليها بموجب ولايتها وتتمتع بمستوى عال من الخبرة والاستعداد التشغيلي. وفي الوقت نفسه، وفقا للمعايير الجديدة لوحدات الشرطة المشكلة، يتعين تحسين المهارات اللغوية والجوانب الجنسانية والمعدات. وقد اتخِذت إجراءات لمعالجة هذه المسائل، بسبل منها على سبيل المثال تنظيم دورات لدراسة اللغة الفرنسية يحضرها ضباط القيادة في وحدات الشرطة المشكلة. ويحرَز تقدم أيضا في زيادة عدد ضابطات الشرطة، مع وحدة الشرطة المشكلة المصرية القادمة التي من المقرر أن تصل في آذار/مارس ٢٠٢٠ وتشكل النساء نسبة ١٠ في المائة من ضباطها.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٥٠ - في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّلَت أربعة ادعاءات بحصول استغلال أو انتهاك جنسيين، كلها تشمل أفرادا عسكريين في بعثة الأمم المتحدة. وهذه الادعاءات هي قيد التحقيق، أو قد أحيلت إلى البلدان المعنية المساهمة بالقوات. وأبلِغَ عن ٣٦ ادعاء آخر متعلقا بسوء السلوك، ويجري فيها التحقيق أيضا. ويتعلق ٣١ من هذه الادعاءات بحالات غش في مطالبات إدارية.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٥١ - لا تزال سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها أحد الشواغل ذات الأولوية، تمشيا مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وسُجّل ما مجموعه ٦٨ حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت ٥ حوادثَ متصلة بالنزاعات المسلحة و ٢١ متصلة بالجريمة و ٣٦ متصلة بالأخطار و ٦ متصلة بالاضطرابات المدنية. وساعدت البعثة السلطات الوطنية على التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، بما يشمل قضية اختطاف ١٣ من حفظة السلام من بنن عام ٢٠١٨ بالقرب من كاليمي، والقضية المرفوعة ضد القائد السابق لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، جيرمان

كاتانغا، وغيره من المدعى عليهم، وبعضهم متهم بقتل تسعة من حفظة السلام من بنغلاديش في إيتوري في عام ٢٠٠٦.

ملاحظات

٥٢ - أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما لا يمكن إنكاره نحو تحقيق الاستقرار والحوكمة الديمقراطية، بالنظر إلى التحديات الهائلة التي كان عليها تخطيها في السنوات العشرين الماضية. وقد أدت العملية الأولى على الإطلاق للانتقال السلمي للسلطة في تاريخ البلد وتشكيل حكومة جديدة في أيلول/سبتمبر إلى ولادة آمال في أن يتمكن البلد، أخيرا، من الشروع بخطى حاسمة في المسار نحو السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. وتشهد الحالة الأمنية في معظم المقاطعات الست والعشرين استقرارا، مما يتيح للبعثة البدء بنقل مهامها إلى الحكومة على نحو تدريجي ومستدام ومسؤول، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري وجهات شريكة أخرى، حسب الاقتضاء.

٥٣ - وأود أن أعرب عن امتناني للدكتور يوسف محمود على ما بذله من جهود في قيادة الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، بناء على طلب مجلس الأمن. وقد اعترف فريق الاستعراض في تقريره بالأثر الإيجابي لعقدين من حفظ السلام والفرص المتاحة التي يمكن أن تمهد السبيل، في حال اغتنامها، لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. ومن المفيد أن فريق الاستعراض الاستراتيجي قام بإعادة النظر في الافتراضات الرئيسية التي تستند إليها الولاية العسكرية للبعثة وولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وفي نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم هو بذل جهود دؤوبة لبناء مؤسسات قوية تكفل الديمقراطية والحوكمة. وفي الوقت الذي تعيد فيه الأمم المتحدة تشكيل وجودها استجابة للاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع، يجب تقييم الدعم المقدم للإصلاحات ولتعزيز المؤسسات الرئيسية بعناية، ويجب عند الاقتضاء تنفيذ استراتيجيات لضمان توافر القدرات اللازمة لذلك. وبالنظر إلى هشاشة الوضع والتحديات الأمنية المستمرة التي تواجهها المقاطعات الشرقية، ينبغي أن تستند عملية الانتقال نحو خروج البعثة إلى تقييم دقيق للظروف السائدة في الميدان والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المرجعية الرئيسية التي ستُحَدَّد بالتشاور الوثيق مع الحكومة.

٥٤ - وأعتقد أنه من الضروري أن تركز البعثة أنشطتها ومواردها في مناطق لا تزال تشهد تحديات أمنية حادة وتُتاح فيها فرص إحراز تقدم ملموس في توطيد مكاسب الاستقرار والتصدي للعوامل المؤدية إلى النزاع والعنف. ولذلك ينبغي للبعثة أن تعطي الأولوية لبذل المساعي الحميدة دعما لعملية الانتقال السياسي الجارية، ولتعزيز المهام الأساسية المنوطة بالدولة، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ولحماية المدنيين، بسبل منها حل النزاعات المحلية ونزع السلاح المستدام والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة. والبعثة مستعدة لدعم الحكومة في مواصلة التأهيل المهني لقوات الأمن والدفاع الوطنية، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف. وستواصل البعثة وضع خبرتها تحت تصرف سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز نظم العدالة العسكرية والمدنية بغية مكافحة الإفلات من العقاب وزيادة الثقة في قوات الأمن والسلطة القضائية وتعزيز سيادة القانون.

٥٥ - ويتيح عدم وجود نزاع مسلح واسع النطاق في مقاطعات كاساي ومقاطعة تنجانيقا الفرصة للنظر في سحب قوة البعثة من أجل إتاحة المجال أمام الاستجابة المدنية في هذه المقاطعات. والأهم من ذلك، سيمكّن هذا الوضع البعثة من تركيز حضورها العسكري في منطقة عملياتية خاضعة لمسؤوليتها

يُعاد تحديد نطاقها وتقتصر على أجزاء من البلد لا تزال تشهد عنفا ناجما عن الجماعات المسلحة وحيث لا تزال قوات الأمن الوطني بحاجة إلى دعم البعثة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وسلطة الدولة. بيد أن الخفض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة في المقاطعات الأقل تضررا من النزاع يجب أن يرتكز على استمرار وجود مدني قوي يتمحور حول بناء وتعزيز القدرات المتعلقة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية المستدامة والشاملة. وستشكل زيادة وجود شرطة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الانتقالية جانبا بالغ الأهمية للجهود التي تبذلها البعثة من أجل المساعدة على بناء قدرات الشرطة الوطنية، واستعادة سلطة الدولة في هذه المناطق، إلى جانب مواصلة البعثة توفير الدعم للعدالة والمؤسسات الإصلاحية. ويجب أن تقترن هذه الجهود بتركيز متواصل على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المستدامة للجماعات المسلحة في الحياة المدنية، بالاستناد إلى نهج مجتمعية مرنة تتماشى مع المعايير الدولية، وفي الوقت نفسه تلبية الحاجة إلى تحقيق العدالة وتنفيذ المساءلة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تجنب الآثار السلبية المرتبطة بدمج الجماعات المسلحة في صفوف قوات الأمن الوطني، وفق الممارسة المتبعة في الماضي. وسيشكل الدعم الاستراتيجي والتقني والمالي الذي توفره الجهات الشريكة الرئيسية عاملا أساسيا في توفير استجابة فعالة في الوقت المناسب لطلبات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المقدمة من جماعات مسلحة عديدة في جميع أنحاء البلد.

٥٦ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال يساوريني قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. فالجماعات المسلحة، الأجنبية منها والوطنية، ما زالت تشكل خطرا كبيرا على المدنيين في هذه المناطق وتقوّض الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من وجود بعض البوادر المشجعة في إقليم دجوغو في مقاطعة إيتوري، يستمر العنف القبلي الذي تتصاعد حدته في كثير من الأحيان بسبب تحريض من جهات تخريب خارجية، في كيفو الشمالية وخاصة في كيفو الجنوبية حيث لوحظ اشتداد مقلق في العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ تشرين الأول/أكتوبر. وتقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه التهديدات الأمنية. ولا تزال من أولويات البعثة الأساسية مساعدة الحكومة على مواجهة هذه التهديدات بطريقة شاملة، باستخدام وسائل عسكرية ومدنية على حد سواء، وإنني على اقتناع بأن البعثة تستطيع أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الصدد. وتؤكد التطورات الأخيرة في إقليم بيني استمرار الدور المحوري لولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، التي يجب تنفيذها بطريقة قوية واستباقية بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية. وأنا أعول على الدعم المستمر الذي يوفره كل من مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة لجهود الأمانة العامة المتواصلة الهادفة إلى تحسين فعالية وأثر العنصر العسكري وعنصر الشرطة على نحو مستمر في وفائهما بمسؤولياتهما الأساسية ضمن إطار نهج البعثة بأسرها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٥٧ - وأشعر بالارتياح إزاء ما تبذله الحكومة من جهود متواصلة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها الجزء الشرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن نهجا إقليميا، يشمل تعزيز الآلية الوطنية للرقابة ضمن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لا يزال ضروريا من أجل زيادة التعاون بين البلدان في منطقة البحيرات الكبرى والتوصل إلى حلول دائمة للتهديد المستمر الناجم عن الجماعات المسلحة، إلى جانب تحسين التكامل الاقتصادي.

٥٨ - ومن المتوقع أن تبقى الاحتياجات الإنسانية هائلة في عام ٢٠٢٠. فسيستمر تضرر السكان من جراء التشريد القسري في غياب أي تحسن كبير في الحالة الراهنة في المقاطعات الشرقية. وسيواصل التخلف الهيكلي في النمو ووجود الأزمات التأثير في رفاه الناس أيضا، مثل النزاعات المسلحة المحلية والأوبئة وانعدام الأمن الغذائي. وسيسعى الفريق القطري للعمل الإنساني إلى مساعدة ٨,١ ملايين من أشد الناس ضعفا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢٠، على الرغم من العقبات الكبيرة المتعلقة بإمكانية الوصول والأمن والتمويل. وستركز هذه المساعدات على تحركات السكان وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والاحتياجات الأوسع نطاقا المرتبطة بالحماية.

٥٩ - ولا يزال مرض إيبولا مثار قلق لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وأرحب بالاتجاه التنازلي لعدد الحالات الجديدة المبلغ عنها الذي تحقق بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا وجهات شريكة أخرى. وفي الوقت نفسه، أدين العنف المستمر الذي يتعرض له المشاركون في جهود الاستجابة في بعض المناطق. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الصعبة، من الضروري أن تواصل البعثة تهيئة الوسائل الضرورية لتوفير بيئة آمنة للمستجيبين المحليين. ويجب أن نظل حذرين حتى القضاء التام على المرض، وأن نكفل تقديم الدعم اللازم إلى الضحايا، فقد يتعرض بعضهم للوصم ولمضاعفات صحية في السنوات المقبلة.

٦٠ - وفي ضوء التطورات المبينة في هذا التقرير، أؤمن إيمانا راسخا بأن البعثة لا تزال تضطلع بدور هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع الحكومة من أجل تطوير فهم واضح للطريقة التي يمكن من خلالها للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أن يدعما رؤيتها لمستقبل البلد على أفضل وجه. ولذلك، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة إضافية وأن يأخذ في الاعتبار ما أبديته من ملاحظات وما قدمته من توصيات بشأن وضع البعثة وأولوياتها في هذه المرحلة الجديدة من دورة حياتها. فقد أسفر تحسّن الحالة الأمنية في أجزاء من البلد تعرضت في السابق لأضرار بسبب النزاعات عن إتاحة فرص لتعديل حضور البعثة، بهدف مواجهة التحديات الناجمة عن الوضع الحالي في الميدان بشكل أفضل. ولذلك، أود أن أوصي مجلس الأمن بأن ينظر في تخفيض قوام القوات المأذون به للبعثة بما عدده ١ ٦٥٠ فردا، الأمر الذي يعكس بصورة أدق تطور المشهد الأمني. وبغية تمكين البعثة من دعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية بفعالية، أود أن أقترح أيضا زيادة قوام الشرطة المأذون به للبعثة بصورة مؤقتة بما عدده ٣٦٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (ما يعادل وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة) و ٢٠٠ من فرادى ضباط الشرطة. وسيشكل وجود الشرطة هذا أيضا تدبيرا مؤقتا لحماية المدنيين وأفراد البعثة وأصولها في الأماكن التي يجري فيها سحب القوة التابعة للبعثة.

٦١ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة على دورها القيادي القوي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التزامهم بتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشيد بالمنظمات الإقليمية والجهات الشريكة الثنائية والمتعدّدة الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

Map No. 4412 Rev. 35 UNITED NATIONS
December 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section